دماج.. من يوقف الحرب؟!

كثير من المراقبين صدمهم الخبر الصادر عن اجتماع مجلس الوزراء الأخير الخاص بأوضاع دماج والحرب الدائرة هناك، إذ جاءت صيغة الخبر بشكل يوحي أن مديريات صعدة تقع في طاجاكستان، وأن الحرب التي تدور رحاها الآن في دماج ونواحيها إنما هي حرب تدور في كوالالمبور، ولأنها كذلك حسب مجلس الوزراء فقد جاءت دعوته للأطراف المتحاربة هناك إلى وقف إطلاق النار فوراً.

> «ناشد» و«طالب» و«أدان»، تلك هي الاسطوانة المشروخة التي يلجأ إليها كل عاجز وضعيف، فما بالك إن صدرت هذه الكلمات عن حكومة؟!

لم يقل مجلس الوزراء «الحكومة» أن على وزيري الدفاع والأمن ومعهما كل الأجهزة الأمنية والدفاعية التدخل المباشر لوقف هذه الحرب خلال 24 ساعة ومصادرة كل الأسلحة الثقيلة والمتوسطة المستخدمة فيها، والتوجه لعمل جدار فاصل من جنود القوات المسلحة بين «الطرفين» يحول دون استمرار وتمدد النزاع المسلح بين «الدولتين»!!.

هكذا إذن!! طالب ودعا إلى وقف الحرب فقط، ثم استمر يناقش قضاياه المصيرية والاستراتيجية الهامة في جدول أعماله، أما الأرواح التي تزهق في مناطق دماج، والجرحى الذين يتساقطون هناك وهلك الزرع وهدم المنازل، والخوف الذي يسيطر على نفوس الشيوخ والنساء والأطفال، فتلك كما أشرنا وقائع وأحداث تتعلق بدولة أخرى، ولا تحدث نهاراً جهاراً في بلدهم الذي يشكلون مجلس وزرائه.. ويدعون أنهم حكومته، يهمهم أمر كل مواطن فيه، ينصرون الضعيف والمظلوم، ويأخذون بيد الظالمين أينما وجدوا ومهما كانت مسمياتهم ومواقعهم.

إن من أولى واجبات الدولة متمثلة بقيادتها العمل على استتباب الأمن وحفظ أرواح البشر.

وسيستغرب الكثير من خارج الوطن، إن وقعت أعينهم على هكذا عبارة، كون ذلك الواجب مسألة محسومة تقع في صميم وأولويات أية حكومة تحترم شعبها وتعمل من أجله، ولكننا هنا أصبح من المألوف أن تقرأ العبارات القائلة مثلاً «إن مهمة وزارة الصحة هي العمل على محاربة الأمراض والقضاء عليها»، و إن مهام وزارة الأمن حفظ الأمن واستقراره.. و إن.. و إن.. وكلها واجبات رئيسية، نص عليها الدستور، ومتعارف عليها في كل دول العالم، وتطبق بكل تفاصيلها بدقة وحزم، إلا هنا في اليمن!!.

حسين محمد ناصر

> لقد انتظر الناس تدخلاً حازماً وحاسماً للدولة في ذلك الصراع، وتكثيفاً لجهود اللجنة المشكلة من رئاسة الجمهورية، يسفر عنه وضع حد لضحاياه، أما أن يظل هذا الصراع مستمراً ومتصاعداً، فإن هذا لا يعني سوى أن سيطرة الدولة على محافظاتها بات واقعياً..

> لقد انتظر الناس تدخلاً حازماً وحاسماً للدولة في ذلك الصراع، وتكثيفاً لجهود اللجنة المشكلة من رئاسة الجمهورية، يسفر عنه وضع حد لضحاياه، أما أن يظل هذا الصراع مستمراً ومتصاعداً، فإن هذا لا يعني سوى أن سيطرة الدولة على محافظاتها بات واقعياً..في وقت يدور فيه حوار حول بناء دولة حديثة..ومناطق خالية من الأسلحة ودستور جديد، وعدل ومساواة!.

فعن أية دولة يتحدثون..والحرب في دماج مشتعلة؟!وعن أية نجاحات يتحدث البعض والصعيد الأمني يشهد هذه الاختلالات، وأي استقرار للأمن يمكن أن يوجد وقبائل هنا وهناك تمتلك من أنواع الأسلحة ما يمتلكه الجيش؟!

الشعب يريد قرارات تدخل في نفسه الاطمئنان والسكينة وأهمها نزع الأسلحة من أيدي القبائل والمليشيات المسلحة وأن تكون هذه القرارات على رأس مخرجات مؤتمر الحوار وأولوياته.

عززوا أمن الوطن والمواطن ثم فكروا في مسائل التسوية التي ينبغي أن يكون أساسها وضمانها وضعاً أمنياً ملموساً يعيشه المواطن في قرى ومدن ومديريات البلاد المختلفة، يمارس من خلاله حياته الخاصة والعامة بشكل طبيعي بعيداً عن الإرهاب والتقطع والثأر والحروب والتفجيرات التي أدمت الوطن ونغصت حياة المواطن.

هوامش

اقرأوا بعض عبارات بيان مجلس الوزراء:

- ودعا المجلس بهذا الخصوص "الأطراف" إلى الوقف الفوري للمواجهات وأعمال العنف. والاحتكام إلى العقل والمنطق لتغليب لغة الحوار لحل أية إشكالات أو" قضايا خلافية"!!

- وشدد المجلس على اللجنة الرئاسية"..." التسريع باتخاذ الإجراءات الكفيلة بالوقف الفوري لإطلاق النار.

- البيان صدر يوم الأربعاء الماضي والمعارك لاتزال حتى اليوم مستمرة، فأين ذهبت توجيهات الحكومة؟!

وماذا فعل وزير الدفاع واللجنة الرئاسية؟!!

- إنه صمت يثير الريبة والخوف حقا، ونخشى أن تنتبه الدولة لتلك الأحداث بعد فوات الأوان؟ إن لم تكن قد فاتت فعلاً!

أربع موجات من الصياغات الدستورية (2)

يرى الأستاذ سمير مرقص أن الكتابة الدستورية مرت بأربع موجات على مدى التاريخ، الموجة الأولى وهي التي نتج عنها الدساتير التأسيسية مثل الدستور الفرنسي والأمريكي والإسباني والتي كان يتم التركيز فيها على دور وحقوق البرلمان واختصاصات الرئيس وبعض الأحكام المتعلقة بالحقوق والحريات الأساسية. والموجة الثانية وتشمل دساتير الدول المستقلة بعد الحرب العالمية الثانية. وقد اتسمت هذه الدساتير بكونها وثائق ايدلوجية أكثر من كونها وثائق قانونية ولهذا كانت تؤكد على بعض القضايا كالقومية والاشتراكية والليبرالية. أما طبيعة الحقوق فكانت تعكس التوجه الأيدلوجي الأساسي للنظام السياسي. أما الموجة الثالثة فعرفها العالم بعد تفكيك الاتحاد السوفيتي وتحول دول شرق أوروبا إلى النظام الرأسمالي، وقد ركزت هذه الموجة على الصلة الوثيقة بين الدستور والممارسة الديمقراطية وكذلك التنفيذ وبما يضمن ليس فقط الحريات الجوهرية والإجراءات الديمقراطية الأساسية المرغوبة بها بل وتنفيذها. وأخيرا الموجة الرابعة والتي لا تزال سارية والتي انطلقت مع صعود القوى الجديدة مثل: الهند والبرازيل وتركيا وجنوب إفريقيا وماليزيا. وفي هذه المرحلة تم التركيز على القضايا الموضوعية وعلى الكيفية التي يصاغ فيها الدستور. لقد اهتمت الموجة الرابعة من الدساتير ببعض الأمور الشكلية مثل ضرورة وجود هيئة تأسيسية للدستور، وعلى ضرورة مشاركة كافة القوى السياسية والمجتمع المدني والنقابات في كافة مراحل صياغة الدستور. أما من الناحية الموضوعية فقد اهتمت دساتير الموجة الرابعة بالتفصيل في قضايا لم تكن مطروحة في دساتير سابقة. ولهذا اتسمت هذه الدساتير بالتطويل بعض الشيء حيث تتضمن تفصيلاً للمبدأ الدستوري لضمان أن يأتي القانون المفصل معبراً عن النصوص الدستورية وغير متناقض معها.

إن الدستور الذي يصاغ بطريقة ديمقراطية يضع الأساس الصحيح لممارسة ديمقراطية لاحقة، ولهذا ينبغي أن تسبق صياغة الدستور الفعلي حوارات وموافقات سابقة على المبادئ الأساسية كما هو جار الآن في مؤتمر الحوار وذلك لتجنبً الدساتير السابقة في العديد من الدول التي كانت في شكل منحة من الحاكم إلى مواطنيه والدساتير التي أتت بعدها والتي تحدثت بلغة أكثر ديمقراطية ولكنها لم تجسد روح الديمقراطية.

ولهذا لم تكن هذه الدساتير معبرة عن محاولات المجتمع لتأسيس هياكله السياسية والتعريف بقيمه الأساسية بقدر ماكانت جهوداً تبذلها الأنظمة الحاكمة لإعادة تنظيم نفسها أو الإعلان عن التوجهات الجديدة لسياسة الدولة.

مما لاشك فيه أن الوثيقة الدستورية عملية مركبة، لابد أن تتسم بالتوافق والقدرة على تجسيد حاجات المواطنين قولاً وعملاً. كما ينبغي أن تستلهم التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية على المستوى الوطني والدولي.. وبحيث ينعكس ذلك على مكونات الدستور من حيث الشكل والصياغة والقيم التي يهدف الدستور إلى إرسائها. ليأتي المنتج الدستوري حياً لا ورقيا. إن الدستور الجديد ينبغي أن يتسم بالقدرة على التعبير عن تطلعات الناس إلى دولة مدنية حديثة يسودها القانون وتحفظ فيها الحقوق والحريات وتفصل بشكل واضح بين السلطات. إننا لانتمنى أن يكون الدستور معبراً عن مصالح أو رغبات فصيل بعينه أو السلطة، وإنما نتمنى أن يكون معبراً عن مصالح الأمة المستقبلية ومتوافقاً مع الموجة الرابعة من الدساتير من حيث التفصيل والقيم التي يحاول حمايتها حتى لا تأتي أغلبية سياسية وتضع تشريعات مغايرة للمبدأ الدستوري الرفيع الذي سيستفتي عليه الشعب.

لقد ازدادت أهمية الدساتير التفصيلية التي لا تتناول فقط حقوق وواجبات المواطن بالتفصيل ولكن حددت ضمانات لهذه الحقوق من خلال إلزام الدولة بتدابير معينة يلزم اتباعها حتى يضمن الدستور عدم العودة للممارسات الخاطئة للسلطة. وكنموذج للتفصيل سوف نتعرض هنا لحقين من الحقوق التي تعرض لها دستور البرازيل والتي أوردتها مذكرة لمركز العقد الاجتماعي، وهما الحق في الصحة والتعليم، وهما من الحقوق التي تضمن للمواطن حياة كريمة. ففي مجال الحق في الصحة تم تخصيص خمس مواد تفصيلية لهذا الحق، حيث تم النص على أن حق الصحة مكفول لكل المواطنين وواجب على الدولة كفالة هذا الحق من خلال تبني سياسات صحية واجتماعية واقتصادية للحد من الأمراض وكافة المخاطر الأخرى، وأن تتيح كل الخدمات الصحية لكافة المواطنين على قدم المساواة. كما حددت باقي المواد نوع النظام الصحي المتبع ودور الدولة فيه، وأيضاً دور باقي الأطراف سواء المواطنين أو المجتمع المدني أو القطاع الخاص كما تم تحديد مصادر تمويل النظام الصحي. أما الحق في التعليم فقد تم تنظيم هذا الحق من خلال عشر مواد تفصيلية تضمنت الحق في التعليم المادة) 205 (التي نصت على أن التعليم حق لكل المواطنين وواجب على الدولة والاسرة، ويلزم دعمه وتشجيعه بالتعاون مع المجتمع بهدف تنمية الفرد واعداده لممارسة المواطنة وتأهيله لسوق العمل. وفي المادة)206 (تم تحديد المبادئ الأساسية التي تحكم الحق في التعليم وهي خلق الظروف المناسبة للحصول على التعليم، والاستمرار في المدرسة، وحرية التعليم والبحث، وحرية التعبير عن الأفكار، واحترام تعددية الأفكار، ومجانية التعليم في المدارس الحكومية، والإدارة الديمقراطية للمؤسسات التعليمية، وأخيراً ضمان جودة التعليم. ولم تقتصر المواد على الحق في التعليم بل نصت أيضاً بالتفصيل على استقلال الجامعات، وواجبات الدولة، ودور القطاع الخاص، وتمويل التعليم. ولهذا فإن الدساتير الحديثة لم تعد تركز على العموميات وترك التفاصيل للسلطة التشريعية أو البرلمان والتي نتج عنها انتهاك لحقوق المواطن.

> أستاذ الاقتصاد كلية التجارة والاقتصاد..

د/ أمين محمد محيي الدين

> لقد ازدادت أهمية الدساتير التفصيلية التي لا تتناول فقط حقوق وواجبات المواطن بالتفصيل ولكن حددت ضمانات لهذه الحقوق من خلال إلزام الدولة بتدابير معينة يلزم اتباعها حتى يضمن الدستور عدم العودة للممارسات الخاطئة للسلطة.

وجهة مطر

أحمد غراب

دماج.. كارثة إنسانية

رغم توجيهات الرئيس هادي بإيقاف إطلاق النار إلا أن الحرب مستمرة في دماج ،أتحدث هنا عن الجانب الإنساني الذي يبدو مهملا تماما من الجهات لا أقول الحكومية فقط بل وحتى المنظمات المدنية ومؤسسات حقوق الإنسان، فالأطفال والنساء والسكان الابرياء هم الذين يدفعون ثمن هذه الحروب من دمائهم وحياتهم وقوتهم وشرابهم خصوصا في ظل الحصار الذي يعيشونه بسبب استمرار المعارك منذ ما يقارب العشرة أيام.

بحسب الاحصائيات المتداولة هناك أكثر من مائتي جريح منهم نساء وأطفال ودماج التي لا تتعدى مساحتها الكيلومترين تعيش ظروفا صعبة وخانقة في الماء خصوصا وان مثل هذه الحروب لا تستثني مزارع ولا خزانات مياه ولا منازل مدنيين ما ينذر فعلا بكارثة إنسانية كبرى ما لم يتم تداركها بأسرع وقت.

الصليب الأحمر ناشدت السماح بالدخول لإسعاف عشرات الجرحى الذين ينزفون بلا دواء وكل يوم يمر يسقط فيه ضحايا كان يمكن انقاذهم خصوصا من الأطفال والنساء.

يفترض أن يكون النساء والأطفال والسكان المدنيون بمنأى عن هذه الحروب لكن الحرب لا تستثني احدا وشظايا القاذفات لا ترحم صغيرا ولا كبيرا وازدياد المواجهات المسلحة والاقتتال ينذر بسقوط المزيد من المدنيين في كل لحظة تمر يموت جريح بسبب عدم وجود أطباء ولا دواء وهذا وضع كارثي بكل المقاييس.

زد على ذلك النقص في الغذاء وتلوث المياه بسبب القصف الذي طال الخزانات.

لا يجب أن ننسى على أي حال أن دماج بلدة صغيرة يقطنها نحو ثمانية آلاف نسمة ومما يقوله شهود عيان أن رائحة الجثث تملأ المكان بسبب عدم قدرتهم على دفنها، وعدم توفر ثلاجة موتى أو حتى عيادة طبية.

نحن أمام «كارثة إنسانية» قد تظل أثارها لسنوات مقبلة في حال استمرت الحرب.

اتساءل هنا عن الجمعيات والمنظمات الحقوقية اليمنية والناشطين ودورنا كشباب في السعى إلى وقف نزيف هذه الحرب التي يدفع ثمنها أطفال أبرياء وسكان مدنيون لا حول لهم ولا قوة في ما يجري.

يا أهل اليمن يا أهل الحكمة والإيمان اتقوا الله في بلادكم والفتنة اشد من القتل

أين نحن من أخلاق الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم كان وهو في حروب مع المشركين "وقدهم مشركين" يوصي أصحابه قائلا " لا تغلوا ولا تمثلوا، ولا تغدروا، ولا تقتلوا شيخا فانيا ولا صبيا ولا امرأة، ولا تقطعوا شجرا ".

اتقوا الله في اليمن ولا تلقوا بها في الفتن

حسبنا الله ونعم الوكيل

اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي.

اللهم ارحم ابي واسكنه فسيح جناتك وجميع أموات المسلمين

Ghurab77@gmail.com

عيشة عرور.. ماتت

اصمتي أيتها المدينة!

ماتت الخالة، الجدة عيشة؛عيشة يوسف إبراهيم، المعروفة بـ(عيشة عرور)، بمعنى «عيشة الصغيرة» باللغة الصومالية، أول سائقة تاكسي في الجزيرة والخليج، بل والأرجح أن تكون أيضاً على مستوى المنطقة العربية بأكملها.

د. عبد الرحمن عبد الخالق

اقتحمت عيشة مهنة كانت حكراً على الرجل وما زالت، أحبتها وأخلصت لها. أخذت مكانها خلف مقود سيارة «الأوبل» تحفة ذلك الزمان، كان ذلك في منتصف خمسينيات القرن الماضي، وعلى مدى سنوات تجاوزت العقدين لم ترتكب «عيشتنا» أي مخالفة مرورية، ولم يقتصر الأمر على قيادة السيارة، بل وكانت تقوم بالصيانة الروتينية البسيطة للسيارة. حصلت عيشة على الكثير من الشهادات التقديرية من السلطات البريطانية، ومن الحكومة الوطنية قبل الاستقلال الوطني، آخرها كان في عام 2006م.

عيشة عرور، أو عيشة الصغيرة باللغة الصومالية.. ألا يستحق منّا هذا الاسم أن نقف أمامه طويلاً، أن نحني له قاماتنا، أن نبجله ونرفعه مكاناً علياً؟.. إلا يستحق –مثلاً- من وزير النقل ومن السلطة المحلية التي تتربع في مربع «بنجلة الشيطان» بالمعلا أن يحضروا جنازتها ويواروا جثمانها التراب؟ ألا تستحق من رئيس الحكومة الذي وُلد وتربى وعاش شطراً من حياته في المدينة نفسها؛ كريتر، التي عاشت بها عيشة يوسف، بعد أن انتقلت إليها من مسقط رأسها الشحر بمحافظة حضرموت، ولفظت أنفاسها في بيتها المتواضع في حي شعبي من أحياء كريتر، أن يعزي أهالي مدينتها عدن، باعتبارها وجهاً وضاء ومشرقاً من وجوه هذه المدينة، بعد أن أهملت في حياتها، أم أن كتفيها التي أنهكهما الزمن لم يحمل يوماً نسوراً ونحوماً، أو لم يكن والدها شيخاً قبلياً كبيراً، أو صاحب مال وجاه، ففقدت بذلك أهلية أن تكون من أهل الحظوة.

عيشة عرور.. معنى كبير عند أبناء مدينة عدن وعزيز، اسم يشكل جزءاً من ذاكرة هذه المدينة المنهكة، ولذا لزم الكتابة عنها وترك ما دونها.

وفي هذا المقام.. يستوجب ذكر الصحفية الإنسان لبنى الخطيب، لتذكيرنا بعزيزتنا عيشة إبراهيم، الصومالية الأصل، العدنية الهوى والهُوية.. ومرافقتها لها في مرضها وفي موتها.. فلها كل العزاء ولنا.. وللفقيدة نوم مُريح في دنيتها الجديدة.

(من نص «والبحر إذ يغري بتحويله إلى سلتة!»)

الأسماء هجّت أم هاجرت؟
والمكان هل غير موطنه؟
ماذا حل بك يا هذا؟
هل أصبت بالصمم؟
هل بالعمى أصبت؟
أم أن المكان والأسماء أنكرتني.. خاصمتني؟ ربما؟؟..
لا أظن ذلك!!
فكم توسدنا معًا الجوع والكرامة والأمان عند طرف الشارع...
شارع الصومال بالمعلا
حيث الصوماليات يفترشن قعائد الحبال
وينمن لصق أبواب بيوتهن
يومها لم تكن الكهرباء تعرف العتمة،
يوم كنا نتسامر في الدوكيير وأرجلنا تداعب أمواج البحر..
أو نذهب إلى رصيف التواهي ننتظر صوت الأبواق الشاحبة للسفن الوافدة..
أو نحوَّس في السيسبان ونرقص على أصوات صرير أبواب تفتح على رغبة وتغلق على تنهيدة...
لم تكن الأمور -حينها- تحتاج إلى سيارة زائر،
ولا إلى شقق مفروشة بالعطن وبروائح الحلبة
لم يكن البار هاوس قد انقلب يومها إلى بار توفيق؛ الرحمة يا ربنا!..
وبنجلة الشيطان – التي كنَّا ننظر تجاهها أطفالاً- باطراف أعيننا،
حيث سكن الجَبرت..ولم يغادروها بعد..
آه..كل شيء تغير في هذه المدينة...
تعبت..تعبت..توسدتُ الرمل الطائر!

الثورة ALTHAWRAH DAILY
يومية ☐ سياسية ☐ جامعة ☐ تأسست في 29 سبتمبر 1962م
نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com
نائب رئيس مجلس الادارة للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com
مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com
نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري
سكرتير التحرير التنفيذي
سليمان عبدالجبار
تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس : 332505
المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | الإعلانات : 274038 فاكس : 274035 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245842 فاكس : 211537 حضرموت > 303930 فاكس : 303931 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388